المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات

نتائج الانتخابات التركية:

الدلالات والانعكاسات وسلوك الناخب

وحدة الدراسات السياسية | يوليو 2018

نتائج الانتخابات التركية: الدلالات والانعكاسات وسلوك الناخب

سلسلة: تحليل سياسا ت

وحدة الدراسات السياسية | يوليو 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
المبنى رقم 196
شارع الطرفة (800)
منطقة 70، وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولًا: خريطة التحالفات ودلالات النتائج 1

1. خريطة التحالفات 2
2. النتائج ودلالاتها 3

ثانيًا: السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للانتخابات 6

1. محاولة الانقلاب وانعكاساتها على الحياة السياسية 6
2. السياق الاقتصادي 7
3. قضية اللاجئين السوريين 8

ثالثا: دوافع الناخب التركي وسلوكه في الانتخابات التركية 9

1. الدوافع السياسية 9
2. الدوافع الاقتصادية 10

رابعًا: حركة الأصوات الانتخابية بين الأحزاب وأسباب صعود اليمين القومي "الجديد" في تركيا 10

1. حركة الأصوات الانتخابية 11
2. أسباب صعود اليمين القومي "الجديد" 17

خامسًا: السياسة الخارجية 18

1. العلاقات بالولايات المتحدة الأميركية 19
2. العلاقات بالاتحاد الأوروبي 20
3. العلاقات بروسيا 20
4. ملف الشرق الأوسط 21

خاتمة 22

مقدمة

أسفرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة والمتزامنة في تركيا عن فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بالرئاسة من الجولة الأولى، وفوز تحالف الشعب المكوّن من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية بأغلبية مقاعد البرلمان[1]. وفي ظل هزيمة المعارضة، وضعت النتيجة النظام الرئاسي في طريق التطبيق العملي؛ ما سيرسم مشهدًا سياسيًا مختلفًا في المرحلة المقبلة في الجمهورية التركية عنواناها الرئيسان: النظام الرئاسي، والتحالفات في البرلمان.

لم يقلّل فوز أردوغان بالرئاسة من أهمية البرلمان الذي خسر فيه حزبه، العدالة والتنمية، الأغلبية وفق خريطته الجديدة؛ ما سيضطره إلى تفاهمات وصفقات مع حليفه حزب الحركة القومية وغيره من الأحزاب لسنّ القوانين والتشريعات، مؤديًا بذلك بالضرورة إلى إنتاج منظومة علاقات مختلفة تحت قبة المجلس الجديد.

يبحث هذا التقرير في نتائج الانتخابات التركية الأخيرة ودلالاتها، وأثرها في التحالفات القائمة ومستقبلها، وانعكاسات كل ذلك على المشهد السياسي الداخلي في المرحلة المقبلة التي ستشهد تطبيق النظام الرئاسي. ويعمل على تحليلها سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. ويسعى لتسليط الضوء على دوافع الناخب التركي وسلوكه الانتخابي، وتتبّع حركة الأصوات، والبحث عن أسباب صعود اليمين القومي. كما يتناول السياسة الخارجية التركية ما بعد الانتخابات، وتحديدًا ما يتعلق بالرؤية السياسية والعلاقات والأدوار الإقليمية والدولية للجمهورية التركية.

أولًا: خريطة التحالفات ودلالات النتائج

حظيت الانتخابات التركية التي أُجريت في 24 حزيران/ يونيو 2018 باهتمام غير مسبوق؛ بسبب تكلفتها السياسية المرتفعة بالنسبة إلى الحزب الحاكم والمعارضة على حد سواء. فهي إشارة إلى بدء التطبيق الفعلي للنظام الرئاسي

[1] "الانتخابات التركية: مفاجآتها وحسابات الربح والخسارة"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018/6/26، شوهد في 12/7/ 2018، في: https://goo.gl/jnCAfg

الذي أُقرّ في استفتاء 16 نيسان/ أبريل 2017، والذي سيحظى الرئيس المنتخب في ظله بصلاحيات أوسع بكثير من سابقه. كما شهدت لأول مرة تحالفات انتخابية رسميًا وقانونيًا إثر تعديل قانون الانتخاب[2].

وباختيار ممثلي السلطتين التشريعية والتنفيذية في اليوم نفسه سيتعذر استدراك خمس سنوات مقبلة بالنسبة إلى الخاسرين والناخبين على حد سواء، خصوصًا في ظل حسم الانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى. فضلًا عن ذلك، فإن الظروف التي حصلت فيها الانتخابات قبل موعدها بعام ونصف العام تقريبًا، شهدت وضعًا اقتصاديًا متذبذبًا، تمثّل في تراجع الليرة التركية أمام العملات الأجنبية، وعمليات عسكرية خارج الحدود في كل من سورية والعراق، وحدَّةً ملحوظةً في الاستقطاب السياسي والمجتمعي.

1. خريطة التحالفات

توَّج حزب العدالة والتنمية مسار تعاونه مع حزب الحركة القومية، بعد الانقلاب الفاشل في عام 2016، بإبرام تحالف معه هو "تحالف الشعب" أو "الجمهور"[3]؛ بحيث يكون لهما مرشح رئاسي واحد وتنسيق في الانتخابات البرلمانية. وقد انضمّ إليهما على نحو غير رسمي حزب الاتحاد الكبير الذي ترشّح عدد من قادته على قوائم حزب العدالة والتنمية.

في المقابل، وبعد فشل أحزاب المعارضة الأخرى في التوافق على مرشح رئاسي توافقي[4] ، شكّل "تحالف الأمة" أو "الشعب" الذي ضمّ أحزاب الشعب الجمهوري، والجيّد (أو الصالح) المنشق عن حزب الحركة القومية، والسعادة، في حين انضم إليهم على نحو غير رسمي الحزب الديمقراطي الذي ترشّح عدد من قادته على قوائم حزبَي الشعب الجمهوري والجيّد. بينما بقيت ثلاثة أحزاب خارج إطار التحالفات، وهي أحزاب الوطن، والدعوة الحرة، والشعوب الديمقراطي (القومي الكردي).

---

[2] حسين غازي كايكي، "تركيا: مشروع قانون يسمح بعقد تحالفات انتخابية بين الأحزاب السياسية"، **وكالة أنباء الأناضول**، 2018/2/21، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/bKQCpo

[3] تحتمل ترجمة التحالف الأول CUMHUR معنى الشعب أو الجمهور، وتحتمل ترجمة التحالف الثاني MİLLET معنى الشعب أو الأمة، ولعدم حصول لبس لدى القارئ العربي سنعتمد الشعب للأول والأمة للثاني.

[4] "عبد الله غل: لست مرشحًا"، موقع تركيا بوست، 2018/3/10، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/Ms7dNZ

يشترط قانون الانتخاب على كل حزب، على حدة، أن يتجاوز العتبة الانتخابية المتمثلة في نسبة 10 في المئة من أصوات الناخبين في عموم تركيا لدخول البرلمان. وقد أتاح تعديل أقرّه البرلمان مؤخرًا هذا الأمر للتحالفات أيضًا؛ بحيث بات يكفي أن يتخطّى مجموع أصوات التحالف الإجمالية النسبة المذكورة لتدخل كل الأحزاب البرلمان، ما فتح بابه أمام الأحزاب الصغيرة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الساحة السياسية التركية تتميّز بسرعة التبدل وإعادة التموضع في التحالفات السياسية. فحزب الحركة القومية الذي كان من أشد المعارضين لأردوغان وحزب العدالة والتنمية في عام 2015 هو حليفه الحالي في مواجهة حليفه السابق حزب الشعب الجمهوري، وهكذا. ولذلك قد يجد الطرفان صعوبة في إدامة أمد التحالف بينهما في ظل خلافاتهما حول بعض الملفات[5].

وقد يسعى حزب العدالة والتنمية لنسج تحالفات وتعاون مع أطراف أخرى، تقلل من حاجته إلى حزب الحركة القومية، وتساعده على مقاومة ضغوطه. ومن بين الخيارات المتاحة أمامه التعاون مع نوابٍ من الحزب الجيّد أو مع الحزب كله، أو مع بعض النواب المنتمين إلى الأحزاب الصغيرة، وهو أمر سبق لأردوغان أن لمّح إليه.

2. النتائج ودلالاتها

شارك في الاقتراع 51189444 ناخبًا من أصل 59367469 ناخبًا يحق لهم التصويت داخل تركيا وخارجها، بنسبة مشاركة بلغت 86.22 في المئة[6].

في الانتخابات الرئاسية، تخطّى أردوغان، مرشح حزب العدالة والتنمية وتحالف الشعب، الأغلبية المطلقة من الأصوات وحسم الانتخابات في جولتها الأولى، وفق الأرقام الموضّحة في الجدول (1).

[5] مثلًا: يريد حزب الحركة القومية تجديد حالة الطوارئ، في حين وعد حزب العدالة والتنمية بإنهائها.

[6] "'العليا التركية' تعلن النتائج النهائية لانتخابات الرئاسة"، عربي 21، 2018/7/4، شوهد في 2018/7/12، في:
https://goo.gl/Kao8bB

الجدول (1)

مرشحو الأحزاب في الانتخابات الرئاسية التركية 2018

المرشح	أردوغان	إينجة	ديمرطاش	أكشنار	كارا ملا أوغلو	برينتشاك
عدد الأصوات (مليون)	26.330	15.340	4.206	3.649	0.444	0.099
النسبة المئوية	52.59	30.64	8.4	7.29	0.89	0.2

المصدر: "اللجنة العليا للانتخابات تعلن النتائج النهائية"، (باللغة التركية)، صحيفة **يني شفق**، 2018/7/4، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/Q2c5Eb

أما الانتخابات البرلمانية، فقد حلّ حزب العدالة والتنمية في المركز الأول ولكن بتراجع واضح عن الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام 2015، وفق النتائج المدرجة في الجدول (2).

الجدول (2)

الأحزاب المتنافسة في الانتخابات البرلمانية التركية 2018

الحزب	الأصوات (مليون)	النسبة المئوية	عدد النواب الفائزين
العدالة والتنمية	21.338	42.56	295
الشعب الجمهوري	11.354	22.65	146
الشعوب الديمقراطي	5.867	11.7	67
الحركة القومية	5.565	11.1	49
الجيّد	4.932	9.96	43
المجموع	**49.056**	**97.97**	**600**

المصدر: المصدر نفسه.

أما الأحزاب الأخرى التي لم تُمثّل في البرلمان، فقد حصل حزب السعادة على 672139 صوتًا، وحزب الدعوة الحرة على 155539 صوتًا، وحزب الوطن على 114872 صوتًا، والمرشحون المستقلون مجتمعين (عددهم 74) على 75634 صوتًا فقط[7].

وبناء عليه، سيتشكَّل البرلمان من الأحزاب الخمسة الكبيرة على نحو رئيس، إضافة إلى أفراد من بعض الأحزاب الصغيرة ترشحوا على قوائم هذه الأحزاب؛ وهم 3 من حزب السعادة (على قوائم حزب الشعب الجمهوري)، وواحد من حزب الاتحاد الكبير (على قوائم حزب العدالة والتنمية)، وواحد من الحزب الديمقراطي (على قوائم الحزب الجيّد)، إضافة إلى نائب واحد لكل من حزب الشعب الشيوعي التركي والحزب الاشتراكي للمهمشين وحزب الحرية والاشتراكية وحزب الاستقلال مجددًا الاشتراكي (جميعهم على قوائم حزب الشعوب الديمقراطي). بينما لم يفُز أيّ من المرشحين المستقلين بأي مقعد برلماني؛ ما يعني أن المجلس الحالي سيضم 12 حزبًا من أوزان مختلفة[8].

ويمكن أن نستخلص من النتائج التفصيلية السالفة الذكر الدلالات التالية:

- تراجع حزب العدالة والتنمية تراجعًا ملحوظًا عن آخر انتخابات برلمانية (49.5 في المئة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)، وفقدانه الأغلبية البرلمانية بفارق بسيط.
- أغلبية مريحة، ولكن غير حاسمة في البرلمان لتحالف الشعب أو الجمهور.
- حضور قوي للأحزاب القومية في البرلمان الجديد بشقيها التركي (حزبا الحركة القومية والجيّد) والكردي (حزب الشعوب الديمقراطي) بنسبة 26.5 في المئة، في مقابل 18 في المئة في البرلمان السابق[9]. وهو تفصيل مهم قد يكون له أثره في السياسات الأمنية من جهة، وفي الملف الكردي الداخلي من جهة أخرى.

---

[7] "اللجنة العليا للانتخابات تعلن النتائج النهائية".

[8] "سيضم مجلس الشعب 12 حزبًا سياسيًا في الفترة الجديدة"، (باللغة التركية)، صحيفة **خبر ترك**، 2018/6/30، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/H6BBT4

[9] "مقارنة بين نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في 1 نوفمبر و7 حزيران"، صحيفة **ديلي صباح** بالعربية، 2015/11/4، شوهد في 2018/7/4/ في: https://goo.gl/PQezmJ

- تصويت جزء مهم من الناخبين الأتراك على نحو منفصل في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بحيث صوّتوا لحزبهم ولكن لمرشح رئاسي آخر أو العكس، ويظهر ذلك في شكله الأوضح بين حزبَي الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي[10].

- تراجع نسبة حزب الشعوب الديمقراطي في مناطق الأغلبية الكردية في شرق البلاد وجنوب شرقها، في مقابل ارتفاع نسبة حزب العدالة والتنمية هناك، والذي حلّ في المركز الأول في بعض تلك المحافظات، بينما تراجع في أغلب المحافظات الأخرى[11]. ويبدو أن أصوات حزب الشعب الجمهوري، في بعض المدن الكبرى مثل إسطنبول وإزمير وأنقرة، هي ما ضمِن لحزب الشعوب الديمقراطي البقاء في البرلمان[12].

ثانيًا: السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للانتخابات

يمكن تلخيص السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للانتخابات التركية في محاولة الانقلاب العسكري عام 2016، وانعكاساتها على الحياة السياسية، والمزاج المجتمعي العام، إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها تركيا، وأخيرًا مسألة اللاجئين السوريين.

1. محاولة الانقلاب وانعكاساتها على الحياة السياسية

في جملة ما أنتجته محاولة الانقلاب العسكري التي باءت بالفشل تنامي شعورٍ بالقلق اجتماعيًا، رافقه تغيّر في الخريطة السياسية عبر نسج تحالفات بين تشكيلات سياسية كانت على خلاف قبل ذلك. فمن جهة، طفا على السطح تفسير مجتمعي يرى أنّ القوى الكبرى بدعم جماعة فتح الله غولن أرادت إطاحة أردوغان وإبعاد الحزب الحاكم عن سُدة الحكم. ووفق هذا الاعتقاد، لم تكن هذه العملية مقتصرة على الانقلاب العسكري الفاشل، بل

---

[10] باريش غوندوغان، "حزب الشعوب الديمقراطي تخطى العتبة الانتخابية بأصوات حزب الشعب الجمهوري"، (باللغة التركية)، **وكالة أنباء الأناضول**، 2018/6/27، شوهد في 2018/7/15، في: https://goo.gl/LMzYiv

[11] "تراجع أردوغان في 23 محافظة وحزب العدالة والتنمية في 71 محافظة"، (باللغة التركية)، صحيفة **جمهوريت**، 2018/7/1، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/9QiiD1

[12] غوندوغان.

تستمر لتشتيت تركيا وتمزيقها. وقد شكّل هذا الاعتقاد حجر أساسٍ في الخطاب الإعلامي لحزب العدالة والتنمية من خلال وسائل الإعلام المقربة منه. إذ شدّد مسؤولو الحزب على أهمية هذه القضية، على نحو مباشر أو غير مباشر في الحملات الانتخابية في محافظات عديدة، إلى جانب ترويج فرضيات وادعاءات حول إقامة دولة كردية في شمال سورية؛ ما ضاعف مخاوف القاعدة الشعبية للحزب والمتعاطفين معه.

ومن جهة أخرى، أعادت الطبقة السياسية حساباتها في شأن قضية التحالف والتعاون فيما بينها؛ فعلى سبيل المثال، تحوّل رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي الذي كان خصمًا سياسيًا لحزب العدالة والتنمية وأردوغان إلى حليف حميم له بعد محاولة الانقلاب العسكري. وتجدر الإشارة إلى وجود اقتناع عام في تركيا بأنّ الشريك الحالي والحليف الوثيق لأردوغان هو من يحدّد الآن سياسات الحكومة حول القضية الكردية والقضايا الحيوية التي تهمّ الدولة التركية، رغم أنّ أصوات حزب الحركة القومية (نحو 11 في المئة) تساوي نحو ربع الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية.

وقد ترافق كلّ ما سبق مع سيادة الخطاب القومي حول السياسات والسياسيين (على رأسهم خطاب المسؤولين في حزب العدالة والتنمية)، وبروز سياسات تعطي الأمن والاستقرار الأولويةَ، بدلًا من إيجاد حلول للمشكلات المزمنة من وجهة نظر الحقوق والحريات السياسية. وقد تحوّل الحزب الحاكم، الذي تمكّن من ممارسة القمع ضد الانقلابيين داخل الجيش التركي، إلى حزب يراهن على السياسات الأمنية والعسكرية بدلًا من الحلول المدنية بعد الانقلاب العسكري الفاشل. يضاف إلى ذلك توتير العلاقات بالدول الأجنبية والجيران جعل خلق استقطاب مجتمعي حاد أردوغان يبدو متكئًا على هذه الأزمة بهدف شرعنة الانزلاق نحو الاتجاهات السلطوية، وتبرير كل الخطوات السلطوية، تحت غطاء أزمة وجود تتعرض لها الدولة التركية.

2. السياق الاقتصادي

يبدو أنّ تركيا سوف تصل إلى طريق مسدودة، إذا لم تكن قادرة على تطوير خطة اقتصادية جديدة. ويرجع ذلك إلى كون مستوى الدخل الفردي تراجع من 10 آلاف دولار في عام 2009 إلى 7500 دولار في عام 2018. كما زاد الدين الخارجي بنحو 400 مليون دولار. يقابل ذلك ازدياد في نسبة العجز التجاري الخارجي وعجز

الحساب الجاري إلى أرقام قياسية. كما سجّل الاقتصاد التركي أعلى نسبة تضخم مالي حتى الآن وصل إلى 15 في المئة سنويًا، وهو ما يعتبر رقمًا قياسيًا أيضًا في السنوات الأخيرة.

3. قضية اللاجئين السوريين

بات اللاجئون السوريون جزءًا من الحملات الانتخابية للأحزاب المعارضة. بالنسبة إلى أردوغان، فقد تهرب من الخوض في هذا الموضوع؛ ربما لأنه كان يظنّ أنّ التطرق إلى مسألة اللاجئين السوريين قد يتسبب له في مشكلةً تفقِده أصواتًا في الانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من كون رئيس حزب الشعب الجمهوري ورئيسة الحزب الجيّد "الصالح" أعطيا هذه القضية مساحة كبيرة في حملاتهما الانتخابية، فإنّ هذا الموضوع لم يكن له ثقل في تحديد مصير الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية. ووعد كل منهما الناخبين الأتراك بإعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، وشدّدا على أهمية حل مسألة اللاجئين خاصة في المناطق التي يعتقد الزعيمان أن اللاجئين تسببوا في الاضطراب فيها مثل مدينة إسكندرون، وغازي عنتاب وكيليس. ولكنّ الناخبين لم ينتبهوا إلى مثل هذه الأمور كما حصل في القضايا الأخرى.

من الواضح أنّ هناك عبئًا اقتصاديًا للاجئين السوريين على ميزانية تركيا. ولكن المؤكد أنّه يتم تضخيم هذا الأمر؛ بسبب الأخبار المنشورة في مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المقربة من الأحزاب المعارضة. تشير المصادر الرسمية إلى أنّ تكلفة اللاجئين السوريين تبلغ 4.5 مليارات دولار، ومن المفترض أن تكون هذه التكلفة 7.5 مليارات دولار؛ كون تركيا تستضيف أكثر من 4 ملايين سوري، وهو الرقم الأعلى للاجئين السوريين مقارنةً بباقي دول العالم.

ويزعم جزء من المواطنين الأتراك أنّ الدولة التركية تدفع رواتب للاجئين، ويتم تقديم المساعدات الإنسانية لهم بما قدره 1200 ليرة تركية للشخص الواحد، وأن السوريين يمرحون في الشوارع بينما الشباب الأتراك تضيع حيواتهم في القتال في الأراضي السورية مثل عفرين والباب وجرابلس. ومن الغريب أن أعداد من يؤمنون بهذا الأمر لا يمكن الاستخفاف بها حتى في صفوف المؤيدين للحزب الحاكم الذي دافع عن حقوق اللاجئين السوريين.

ثالثا: دوافع الناخب التركي وسلوكه في الانتخابات التركية

لعل أبرز ما لفت الانتباه في هذه الانتخابات التركية هو ردة فعل الناخب التركي التي ظهرت جليًا، منذ اللحظة الأولى التي أعلن فيها الرئيس رجب طيب أردوغان عن إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، قبل موعدها بنحو عام ونصف العام. تمثلت ردة الفعل الشعبية في التقبّل السلس للموضوع، بل البدء سريعًا في الاستعداد للحملة الانتخابية والتطلع إلى التعرف إلى أبعاد النظام الرئاسي ونتائجه المرتقبة وتأثيره في حاضر البلاد ومستقبلها.

1. الدوافع السياسية

إضافة إلى كون محاولة الانقلاب محفزًا مهمًا للناخب التركي، وقلقه حول المكاسب السياسية والديمقراطية التي كانت ستضيع لو نجحت تلك المحاولة، يمكن الحديث عن دوافع أخرى مثل عامل الثقة السياسية بنزاهة الانتخابات، وخاصة أن تركيا على الرغم مما شهدته من انقلابات عسكرية متعاقبة وأحداث سياسية، لم تشهد منذ خمسينيات القرن الماضي عمليات تزوير الانتخابات. كما أن طبيعة النظام الحزبي في تركيا (التعددية الحزبية) تتيح تلبية الرغبات السياسية لجميع شرائح المجتمع؛ فكل ناخب يجد الحزب الذي يعبّر عن أفكاره وآرائه في السباق الانتخابي، الأمر الذي يستدعي، بطبيعة الحال، ذهاب الناخب إلى صناديق الاقتراع.

وقد اعتقدت المعارضة أن حصول التغيير والفوز في الانتخابات أمر ممكن؛ إذ كانت استطلاعات الرأي تشير إلى فوارق بسيطة بين نتائج تحالف الشعب وتحالف الأمة الذي رأى في ذلك الفارق الضئيل فرصة لحسم الأمر لصالحه في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية؛ الأمر الذي قوّى من عزيمة المعارضين والمتعاطفين معهم ومشاركتهم في الانتخابات بقوة.

وكان الحفاظ على الاستقرار الداخلي الهدف الأشد إلحاحًا لدى كل مواطن تركي، في ظل ما شهدته تركيا من اضطراب بين مختلف الأطياف والشرائح السياسية. كما أنّ مواجهة الخطر الإرهابي تعدّ أولوية لدى الناخبين الأتراك، وكذا دفع المخاطر الخارجية التي تتعرض لها تركيا، بما في ذلك آثار الحروب التي تشهدها دول الجوار، والتي كانت كفيلة بجرّ أيّ دولة إليها.

من ناحية أخرى، قدّمت السلطات التركية ضمانات أمنية بهدف السير الحسن لعملية الانتخاب كتأمين المقار الانتخابية، والمؤتمرات الشعبية لكل الأحزاب والجهات المشاركة في الانتخابات على حد سواء، وتنظيم عمليات الدعاية بما في ذلك تحديد أماكن وضع الملصقات وتعليق اللافتات تعليقًا عادلًا لا يتسبب في إثارة أيّ خلافات.

2. الدوافع الاقتصادية

دفعت معاناة الماضي الاقتصادية، والتي عايشها عدد ليس بالقليل من الناخبين الأتراك، إلى الإقبال على صناديق الاقتراع للتصويت لمصلحة من يستطيع تجنيبهم تكرار تلك المعاناة، خاصة أن كثيرًا منهم اختبر صعوبة الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال تسعينيات القرن الماضي. كما أثبت الحزب الحاكم نجاعته نسبيًا في مواجهة مشكلاتٍ مثل التضخم والبطالة وتراجع قيمة الليرة التركية وارتفاع الأسعار، وغير ذلك من المشكلات الاقتصادية التي تعيشها تركيا المعاصرة، لدرجة تحوّل ذلك إلى ضمان انتخابي يتّخذه الحزب خطابًا سياسيًا ودعايةً لكسب المزيد من الدعم، بدلًا من تراجع شعبيته.

في المقابل، يمكن القول إنّ مؤشرات تراجع الاقتصاد الكلي لم تؤثر في سلوك الناخبين تأثيرًا بالغًا؛ ويرجع ذلك إلى تمكّن الحزب الحاكم عبر وسائل إعلامه من إقناع الشرائح الواسعة من المجتمع التركي بأنّ الارتفاع في سعر الدولار وتفاقم مؤشرات الاقتصاد الكلي يعودان إلى مساعي القوى الخارجية لإحراج الحكومة. كما اتّهم بعض الوزراء دولتين من دول الخليج العربية بأنهما تسعيان لرفع سعر الدولار.

رابعًا: حركة الأصوات الانتخابية بين الأحزاب وأسباب صعود اليمين القومي "الجديد" في تركيا

يناقش هذا الجزء من التقرير عنصرين تميزت بهما انتخابات 24 حزيران/ يونيو 2018؛ الأول هو حركة الأصوات الانتخابية بين الأحزاب والمرشحين، والتي برزت في الفوارق بين نسب الانتخابات البرلمانية السابقة والحالية وبين النسب التي حصل عليها مرشحو الأحزاب نفسها للانتخابات الرئاسية. أما الثاني، فهو حالة صعود اليمين القومي التي تمثلت في محافظة حزب الحركة القومية على نسبة جيدة من الأصوات وفي دخول الحزب الجيّد إلى البرلمان، وكذلك حزب الاتحاد الكبير وإن كان عبر قوائم حزب العدالة والتنمية الذي أظهر تقاربًا مع الأحزاب القومية.

1. حركة الأصوات الانتخابية

على مستوى الانتخابات الرئاسية، حصل رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان، ومرشح حزب الشعب الجمهوري للرئاسة محرم إينجة، على نسب أكثر من نسب أحزابهما بفارق 10 و8 في المئة على التوالي. ولئن كان مفهومًا أنّ أردوغان تفوّق على حزبه لأنه كان مرشحًا لتحالف حزبين، مع العلم أنّ هناك أصواتًا من حزبَي الحركة القومية والعدالة والتنمية لم تذهب إلى أردوغان، فإن محرم إينجة لم يكن مرشحًا سوى لحزبه فقط وقد حصل على زيادة بنسبة 8 في المئة؛ وهو ما أثار تساؤلات حول الأسباب. ومن زاوية أخرى، فقد حصلت رئيسة الحزب الجيّد ميرال أكشنار والرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين ديمرطاش على نسب أقل من حزبيهما بفارق 2.66 و3.3 في المئة على التوالي.

وعلى مستوى الأحزاب، ووفقًا لنتائج انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، فقد خسر حزب العدالة والتنمية نحو 7 في المئة من نسبته في عام 2015، في حين خسر حزب الشعب الجمهوري 2.5 في المئة. أما حزب الحركة القومية، فإن الخسارة الضئيلة بمقدار 0.8 في المئة تُعتبر انتصارًا كبيرًا جدًا له؛ وذلك لأن الحزب الجيّد الذي تم تأسيسه في تشرين الأول/ أكتوبر 2017 يعتبر حزبًا منشقًا عن حزب الحركة القومية، ونظرًا إلى أن الحزب الجيّد قد حصل على 9.95 في المئة، فإنّ حفاظ حزب الحركة القومية على نسبة مشابهة لنسبته في الانتخابات السابقة يعدّ نجاحًا كبيرًا، خاصة أنّ استطلاعات الرأي رأت أنّ أصوات الحزب سوف تذهب إلى الحزب الجيّد، وكان هناك شبه إجماع أنّ حزب الحركة القومية سوف يعاني انخفاضًا كبيرًا في التصويت، كما كان هناك شواهد عملية على ذلك مثل خروج 5 نواب منه إلى الحزب الجيّد، ليتراجع عدد نوابه من 40 إلى 35 قبل الانتخابات[13]. وهذا يضعنا أمام تساؤل كبير: من أين أتى حزب الحركة القومية بهذه الأصوات؟ وهل نسبة 9.95 في المئة التي حصل عليها الحزب الجيّد جاءت كلها من الحزب الأم (حزب الحركة القومية)؟

[13] "استقالة 15 نائبًا من حزب الشعب الجمهوري ومشاركتهم في الحزب الجيد"، (باللغة التركية)، موقع قناة بي بي سي التركية، 2018/4/22، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/ckQGzT

الجدول (3)

الفروق بين الأحزاب ومرشحي الرئاسة وأحزابهم في انتخابات عامَي 2015 و2018

الحزب	انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2015	انتخابات حزيران/ يونيو 2018	الفرق (%)	الفارق بين الحزب ومرشحه للرئاسة 2018
العدالة والتنمية	%49.5	%42.56	%7−	**رجب طيب أردوغان** %10+
الشعب الجمهوري	%25.3	%22.64	%2.6−	**محرم إينجة** %8+
الحركة القومية	%11.9	%11.1	%0.8−	−
الجيّد/ الصالح	لم يكن مؤسسًا بعد	%9.95	−	**ميرال أكشنار** %2.66−
الشعوب الديمقراطية	%10.76	%11.7	%0.94+	**صلاح الدين ديمرطاش** %3.3−

المصدر: من إعداد فريق البحث

لفهم هذه الحالة لا بد من الإشارة إلى أن الانتخابات التركية تشهد دائمًا ما يسمى "تنقّل الأصوات" أو ما يسمى بالتعبير التركي "انزلاق الأصوات" بين الأحزاب؛ وذلك لأسباب كثيرة منها وجود كتل انتخابية تقع على مسافات متقاربة بين حزبين. فحزبا الحركة القومية والعدالة والتنمية يوجد بينهما كتلة مستهدفة مشتركة، وحزبا الشعب الجمهوري والجيّد يوجد بينهما تداخل في بعض القطاعات. ومن زاوية أخرى، توجد كتل تتعامل بحسب تطورات الوضعين الاقتصادي والسياسي. فعلى سبيل المثال، في فترة مباحثات عملية السلام التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية، كان الأكراد يعطون حزب العدالة والتنمية أصواتًا أكثر. كما أن التغييرات والتنافسات داخل الأحزاب قد خلقت حالات كبيرة من الاستياء أدّت إلى تحرك في الأصوات. وبطبيعة الحال، يضاف إلى هذا المترددون والناخبون الجدد. ومع ذلك، توجد كتل صلبة داعمة لكل حزب لا يمكن أن تنتقل إلى حزب آخر. في هذا السياق أظهر ناخبو حزب الشعوب الديمقراطي أنهم الأشد التزامًا بانتخاب حزبهم، ويوضح الشكلان (1) و(2) تقريبًا، بناءً على نتائج الانتخابات، عملية انتقال الأصوات في الانتخابات البرلمانية والرئاسية من عام 2015 إلى 2018، مع ملاحظة أنّ الأصوات الأقل من 100 ألف لا تظهر في الشكلين.

الشكل (1)

عملية انتقال الأصوات في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية لعامَي 2015 و2018

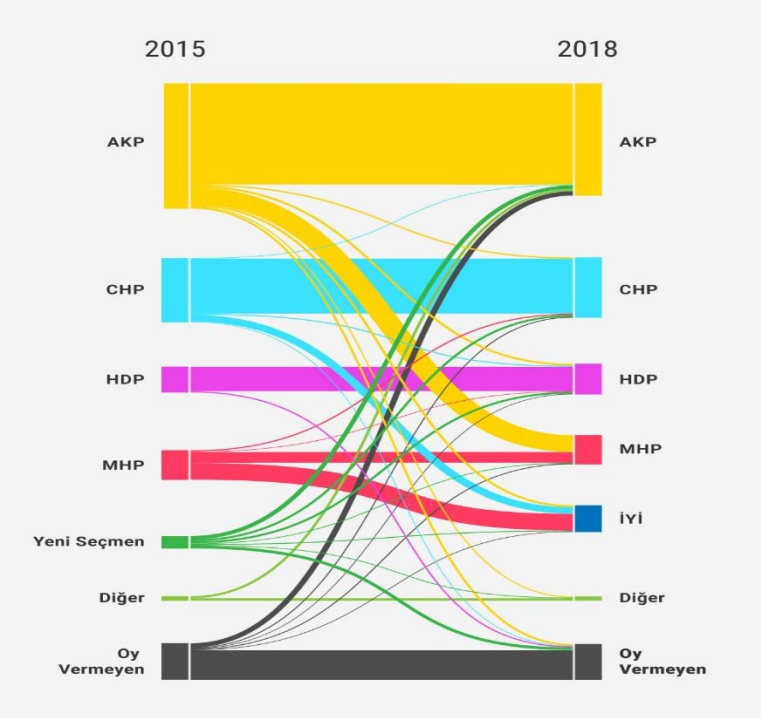

المصدر: "تحليل انتقال الأصوات في انتخابات 24 حزيران/ يونيو 2018"، (باللغة التركية)، موقع شركة تشيلك أغاجي، 2018/6/30، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/CZyRzo

وعلى نحو أكثر تفصيلًا، نجد أن حزب العدالة والتنمية الذي استطاع أن يحافظ على أصوات نحو 80 في المئة من الناخبين الذين صوتوا له في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، قد فقدَ نسبة كبيرة من الأصوات تصل إلى 6–7 في المئة، ذهب جزء كبير منها إلى حزب الحركة القومية، بينما حصل حزب العدالة والتنمية على نسبة قليلة من الناخبين الجدد أو من الناخبين الذين لم يصوتوا في الانتخابات الماضية.

ويفسّر انتقال هذه النسبة من حزب العدالة والتنمية إلى حزب الحركة القومية تفسيرات عدة، منها أن كتلةً من ذوي الجذور القومية كانت قد صوتت لحزب العدالة والتنمية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ولكنّ قسمًا منها عاد

في هذه الانتخابات إلى حزب الحركة القومية. كما أنّ بعض الناخبين قد وجد أنّ حزب الحركة القومية لا يتحمّل المسؤولية عن تراجع الوضع الاقتصادي كما يتحملها حزب العدالة والتنمية، فأرادوا أن يرسلوا رسالة إلى حزب العدالة والتنمية من دون الابتعاد كثيرًا عنه، إذ لم يروا حرجًا في إعطاء أصواتهم لحليفه حزب الحركة القومية في البرلمان مع إعطاء أصواتهم لأردوغان في الانتخابات الرئاسية. وربما يضاف إلى هذا أنهم وجدوا أنّ حزب الحركة القومية في حاجة إلى دعمهم في ظل الانشقاق الذي تعرض له، وأنّ وجوده قويًا في تحالفه مع حزب العدالة والتنمية قد يكون عاملًا مهمًا لمناخ أشد استقرارًا.

الشكل (2)

أصوات حزب الحركة القومية 2002–2018

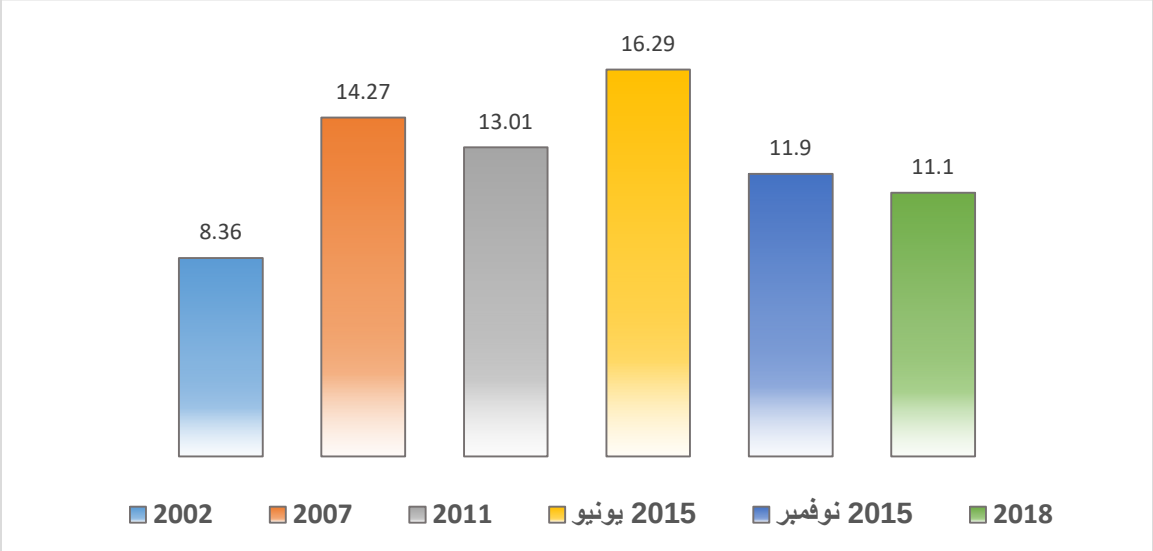

المصدر: المصدر نفسه.

أما حزب الشعب الجمهوري، فقد حافظ على أغلبية أصواته، وتُفسّر الخسارة التي تقدر بـ 2.5 في المئة بذهاب الجزء الكبير منها إلى الحزب الجيّد، وخاصة في مناطق بحر إيجة وسواحل بحر مرمرة، حيث توجد كتلة تصويتية تجمع بين القومية والعلمانية رأت أنّ الحزب الجيّد يمثل قناعاتها تمثيلًا أكبر من

حزب الشعب. ويُعتقد أن ربع الذين صوتوا للحزب الجيّد كانوا قد صوتوا لحزب الشعب الجمهوري في انتخابات عام 2015، وربما قد كان هناك تأثر، في ذلك أيضًا، بقيام حزب الشعب الجمهوري بإعطاء الحزب الجيّد 15 نائبًا ليتمكن الأخير من المشاركة في الانتخابات البرلمانية لتجاوز أزمة منع الحزب من المشاركة لشروط قانونية تتعلق بالمدة القانونية بين تأسيس الحزب ودخوله في الانتخابات؛ ذلك أن القانون يسمح لأيّ حزب لديه كتلة برلمانية مكوّنة من 20 نائبًا بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية ثم دخولهم في تحالف واحد، ولعلّ هذا يشير مباشرة إلى وجود تفاهمات بين الحزبين، ومن المؤكد أن هذا التفاهم انعكس على الأصوات الانتخابية.

كذلك الحال، ظهر دعم من حزب الشعب الجمهوري لحزب الشعوب الديمقراطي الذي كان متوقعًا ألا يستطيع تخطّي العتبة الانتخابية، إلا أنّه استطاع أن يدخل البرلمان من خلال اعتماده على دعم الناخب الكردي ومساعدة حزب الشعب الجمهوري. فعند النظر إلى مناطق تُعتبر قلاعًا لحزب الشعب الجمهوري، نجد فرقًا كبيرًا بين الأصوات التي حصل عليها حزب الشعوب الديمقراطي والأصوات التي حصل عليها مرشحه للرئاسة صلاح الدين ديمرطاش (التي تعتبر أنّها تمثل حقيقة أصوات حزب الشعوب الديمقراطي)؛ إذ إنّ العمل على دعم حزب الشعوب الديمقراطي في دخول البرلمان يعني تقليل مقاعد حزب العدالة والتنمية، وهذا ما كان يرجوه حزب الشعب الجمهوري. وعلى سبيل المثال، كان الفارق بين أصوات ديمرطاش وحزبه في إسطنبول بنحو 14 في المئة في منطقة بشكتاش، و11 في المئة في منطقة قاضي كوي، و13 في المئة في منطقة شيشلي؛ وهو ما يشير إلى أنّها جاءت من ناخبي حزب الشعب الجمهوري[14].

[14] يوجل كايا أوغلو، "حزب الشعوب الديمقراطي يتخطى العتبة الانتخابية بمساعدة حزب الشعب الجمهوري"، (باللغة التركية)، صحيفة **تركيا**، 2018/6/27، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/qqVKZn

الشكل (3)

عملية انتقال الأصوات في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية لعامَي 2015 و2018

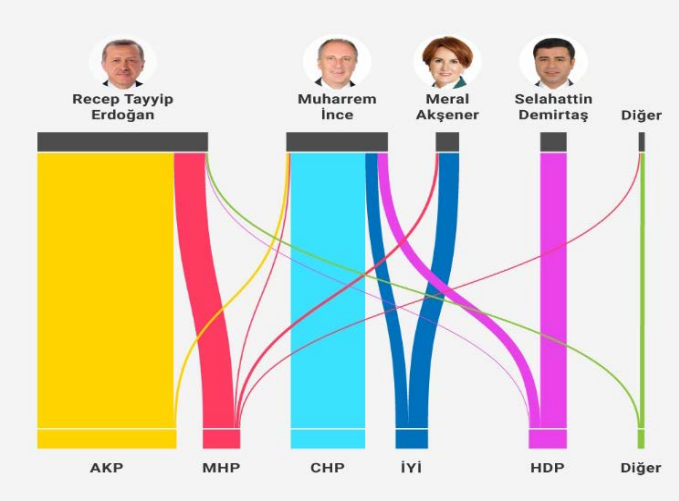

المصدر: المصدر نفسه

أما على صعيد الانتخابات الرئاسية، فقد كانت حركة الأصوات أكثر منطقية؛ إذ توافقت مع التوقعات بحصول أردوغان على أصوات ناخبي حزبَي العدالة والتنمية والحركة القومية وبعض الأصوات الكردية، وكذلك حصول محرم إينجة على دعم حزبه وعلى دعمٍ من القوميين العلمانيين في الحزب الجيّد (وقد كان ذلك أكثر من المتوقع بسبب أداء ميرال أكشنار الضعيف خلال الحملة الانتخابية)، ومن الاشتراكيين الداعمين لحزب الشعوب الديمقراطي، ولعلّ هذا يفسر أيضًا لماذا حصل صلاح الدين ديمرطاش وميرال أكشنار على أصوات أقل من حزبيهما؛ إذ يعتقد أنّ 1 من كل 4 صوتوا لحزب الشعوب الديمقراطي قد صوّت لمحرم إينجة في الرئاسة، بينما صوّت له 1 من كل 3 صوتوا للحزب الجيّد، ويرجع حصول إينجة على أصوات قسم من الأكراد إلى تركيزه في الدعاية الانتخابية على إقناعهم، كما قام بزيارة صلاح الدين ديمرطاش في سجنه[15].

[15] "إينجة يزور ديمرطاش في سجنه"، موقع قناة إن تي في التركية، 2018/5/9، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/sUU1d7

2. أسباب صعود اليمين القومي "الجديد"

يمثل حزب الحركة القومية اليمين القومي في تركيا على نحو واضح. وما زال الحزب الجيّد الذي انشق عن حزب الحركة القومية يصنّف نفسه من أحزاب يمين الوسط. كما أن حزب الاتحاد الكبير هو حزب قومي أيضًا لكنه يعطي أهمية أكبر للقيم الإسلامية. وقد تحالف حزبا الحركة القومية والاتحاد الكبير مع حزب العدالة والتنمية الذي أصبح أكثر اقترابًا منهما مع سياسته الأكثر واقعية: من قبيل العمليات الخارجية، وتركيزه على التصنيع المحلي، وكذلك خطابه الذي احتوى على جرعات أكبر من المعاني الوطنية والقومية وتحدي الإرادات الخارجية، وخاصة الغربية مع وجود عدد من الشخصيات القومية داخل حزب العدالة والتنمية وأبرزهم طغرل توركيش مساعد رئيس الوزراء حتى 24 حزيران/ يونيو 2018 وابن مؤسس الحركة القومية. وبالنظر إلى وجود هذه الأحزاب في البرلمان بمجموع نسبها الذي يصل إلى 65 في المئة، فإن هذه الأرقام تشير إلى حالة من صعود خط اليمين القومي.

لم يقتصر التقارب والهدوء على العلاقة بين حزبَي العدالة والتنمية والحركة القومية فحسب. فعلى الرغم من أنّ الحزب الجيّد كان في التحالف المنافس، فإنّه كان الحزب الوحيد الذي لم ينتقده أردوغان خلال الحملة. ولعلّ أردوغان كان يريد أيضًا الحصول على دعمهم في حال لم تُحسم الانتخابات من جولتها الأولى، وقد أبدى الحزب الجيّد بعد الانتخابات بعض المؤشرات على استعداده للتعامل مع حزب العدالة والتنمية ودعم بعض سياساته في البرلمان، بل إنّه قال إنّه "ما كان قبل الانتخابات لم يكن تحالفًا بل كان تعاونًا انتخابيًا ولم يعد إليه حاجة الآن"[16].

إنّ التقارب بين حزب العدالة والتنمية وهذه الأحزاب القومية لم يحصل من تغييرٍ في الخطاب والسلوك، فحسب، لحزب العدالة والتنمية الذي كثّف حملاته على حزب العمال الكردستاني وفروعه في الداخل والخارج وخاصة في عفرين وقنديل، بل كان هناك تغيير يمكن ملاحظته على الجانب الآخر وربما كان له مساهمة في صعود هذه الأحزاب. فعلى سبيل المثال، كانت القومية التقليدية تاريخيًا تعبّر عن عدائها للقوميات الأخرى مثل الأرمن

[16] "تصريح الحزب الجيد حول التحالف"، قناة سي إن إن ترك، 2018/7/4، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/uB8EY6

واليونانيين والأكراد والعرب، كما كانت الأحزاب القومية تهاجم الإسلاميين والأجانب. ومؤخرًا أصبح ملاحَظًا أنّ الأحزاب القومية تتجنب هذه الأمور وأصبحت تركز على التوتر مع الغرب تركيزًا أكبر، كما أصبحت ترفع بعض الشعارات الدينية. وعلى سبيل المثال، أكّد حزب الحركة القومية أنّه ليس ضد الأكراد، وقد حصل ارتفاع في نسب حزب الحركة القومية في مناطق مثل ديار بكر وفان وماردين، وهي مناطق كردية[17].

ومما هو جدير بالملاحظة أنّ حزب الحركة القومية لم يتبنَّ خطابًا داعيًا إلى عودة اللاجئين السوريين أو طردهم في الدعاية الانتخابية، ولكن هذا صدَر من حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيّد، وهي من الأمور التي لم تعجب أغلبية الناخبين الأتراك. ومع أنّ النظرة السلبية إلى اللاجئين تعتبر من أهم مزايا الحركات اليمينية القومية، فإنّنا نجد أنّ الحزب القومي الرئيس الذي حافظ على نسبة جيدة من الأصوات لم يتبنَّ دعايةً متطرفة في هذه النظرة، وهذا يقودنا إلى حدوث تغيير لدى حزب الحركة القومية من حيث التراجع عن تطرفه وهجومه على الإسلاميين واللاجئين، وكذا رفضه التدخل التركي في الشرق الأوسط. وهنا نجد أنّ ملامح القومية التقليدية تتغير بمدخلات جديدة، ولعلّ هذا هو ما ساعد هذه الأحزاب على حصد أصوات أكثر من المرات السابقة.

ومن الأسباب المهمة الدافعة نحو صعود الأحزاب القومية أيضًا هي المرونة التي أبدتها الأحزاب القومية الثلاثة، عبر دخولها في التحالفات التي اضطرت إليها الأحزاب الكبيرة؛ ما أعطى ناخبيها شعورًا بقيمة التصويت لها؛ إذ إنّ التحالفات ألغت حاجز العتبة الانتخابية، كما أعطتها مدخلًا أوسع إلى مساحات التداخل بين الأحزاب، فضلًا عمّا وفّرته من حالة ارتياح واستقرار. ومن جانب آخر، لم تكن فائدة العمليات الخارجية والنفَس الوطني في خطاب مسؤولي الدولة مقتصرةً على حزب العدالة والتنمية فحسب، بل استفادت منها الأحزاب القومية.

خامسًا: السياسة الخارجية

يرافق التحول إلى النظام الرئاسي تثبيت قانوني للتحول الذي شهدته بنية الخارجية التركية بعد تسلّم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الرئاسة في آب/ أغسطس 2014؛ إذ شهدت سحبًا تدريجيًا لصناعة القرار في السياسة

[17] يلديراي أوغور، "كيف أخذ حزب الحركة القومية أصواتًا في مناطق الأكراد"، (باللغة التركية)، صحيفة **قرار**، 2018/6/29، شوهد في 2018/7/12، في: https://goo.gl/XenEhU

الخارجية من الخارجية التركية والدبلوماسيين العاملين فيها إلى الرئاسة. وبدأ المستشارون والمقربون من الرئاسة يؤدون أدوارًا محوريةً كالمتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن.

وتشير الأرقام الحالية إلى هذا التحول، إذ إنّ 10 في المئة من السفراء الأتراك (يعيّنهم الرئيس) في 151 بعثة دبلوماسية حول العالم قادمون من خارج السلك الدبلوماسي. ومن المرشح أن يتصاعد ذلك بعد التحول الرسمي إلى النظام الرئاسي، لتشهد صناعة السياسة الخارجية التركية تحولًا مشابهًا للنظام الأميركي الذي يؤدي فيه مستشارو الرئيس دورًا محوريًا في صناعة السياسات.

1. العلاقات بالولايات المتحدة الأميركية

من المرجح أن تسير العلاقات بين أنقرة وواشنطن إلى المزيد من الهدوء، رغم الخلافات الكبيرة بين الجانبين، والتي يمكن حصرها على نحو رئيس في دعم الولايات المتحدة لحزب العمال الكردستاني في سورية، وعدم تسليم غولن. وتنحصر من الجانب الأميركي في رفض الإدارة الأميركية شراء أنقرة لمنظومة إس 400 الصاروخية الروسية، وإطلاق سراح القس الأميركي أندرو برانسون المحتجز في تركيا بتهمة دعم حركة غولن. كما يواجه العاملان التركيان في السفارة الأميركية متين توبوز وحمزة أولوغاي التهمة ذاتها.

ورغم أن بيع السلاح إلى تركيا يلقى معارضة شديدة في الكونغرس ومجلس الشيوخ الأميركيَّين، فإن التوافقات المبدئية حول منطقة منبج السورية وكذلك الزيارات الأخيرة وما تلاها من تصريحات توحي برغبة أميركية حقيقية في التقارب مع أنقرة. كان آخر هذه الزيارات التي قام بها السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام والسيناتورة الديمقراطية جين شاهين اللذان كانا قد قدّما مشروعًا للكونغرس لإخراج تركيا من الإنتاج المشترك لمقاتلات إف 35، في حال لم تطلق سراح القس الأميركي، وتتراجع عن صفقة شراء منظومة إس 400 الروسية. ومن المرجح أن تستمر المفاوضات التركية – الأميركية لتصفية الأمور الخلافية خلال الأشهر المقبلة، والتي من المنتظر أن تكون صعبة للغاية على الطرفين.

2. العلاقات بالاتحاد الأوروبي

في ظل الأزمة الأوروبية الداخلية حول عدد من القضايا، ولا سيما أزمة اقتسام اللاجئين، من المرجح أن تشهد العلاقات الأوروبية – التركية المزيد من التهدئة لناحية الالتزام الأوروبي بتقديمٍ كاملٍ للمنحة المقدّمة للاجئين السوريين في الأراضي التركية والبالغة 6 مليارات يورو، صُرف منها ما يقارب 3 مليارات يورو، وأُقرّ صرف 3 مليارات أخرى خلال العام الحالي (2018). بينما تستمر المفاوضات بشأن توسيع الاتحاد الجمركي بين الطرفين ورفع تأشيرة الدخول عن المواطنين الأتراك الراغبين في دخول فضاء "شنغن".

ومن غير المنتظر أن تُفتح أيّ فصول جديدة أو التوصل إلى حل نهائي للقضية القبرصية وذلك مقابل قيام الإدارة التركية ببعض الإصلاحات الداخلية الشكلية لحفظ ماء وجه المسؤولين الأوروبيين؛ إذ تستعد أنقرة لعدم تمديد حالة الطوارئ، بعد أن نجحت الحكومة التركية في تمرير معظم المراسيم التشريعية التي أُصدرت بموجب حالة الطوارئ على شكل قوانين في البرلمان التركي السابق، بينما تتم عملية إفراج تدريجي عن الصحافيين والكتّاب الموجودين في السجون بتهم دعم الانقلاب وحزب العمال الكردستاني.

3. العلاقات بروسيا

ستستمر الإدارة التركية باستخدام علاقاتها بموسكو لتخفيف الضغوطات الغربية عليها، لكن من غير المنتظر أن تشهد العلاقات بين الجانبين المزيد من التقارب في حال تمكّنت أنقرة من حل خلافاتها مع الحلفاء الغربيين.

في الوقت ذاته، فإنّه من غير المتوقع أن تشهد العلاقة بموسكو أيّ تراجع، بل الحفاظ عليها في المستوى الحالي، والذي يشبه تقريبًا ما كانت عليه قبيل إسقاط سلاح الجو التركي لمقاتلة روسية فوق الأراضي السورية عام 2015؛ أي تعاون في البلقان وجنوب القوقاز والبحر الأسود، وكذلك في الملف السوري، مع تعزيز التبادل التجاري من دون أيّ اعتراف تركي بضم روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية.

4. ملف الشرق الأوسط

من المرجّح أن تستمر العلاقات التركية بالسعودية والإمارات على حالها، أي تعاون اقتصادي وحرب باردة من تحت الطاولة على مختلف الجبهات. بينما سيتم تعزيز العلاقات بقطر، وخاصة أنّها، عبر القاعدة التركية في أراضيها، أمّنت نصرًا إستراتيجيًا مهمًا للأتراك بالعودة إلى الخليج العربي بعد مرور ما يقارب مئة عام على انسحاب العثمانيين من البصرة العراقية أمام التقدم البريطاني في الحرب العالمية الأولى.

في غضون ذلك، من المرشح أن تستمر العلاقات التركية – المصرية في برودها الحالي، مع استمرار التعاون الاقتصادي وتجنّب الاستفزازات المتبادلة. كما أنّه من المنتظر أن يتم تعزيز العلاقات التركية مع الأردن والكويت، لمواجهة صفقة القرن المدعومة من الإمارات والسعودية، بما يضمن استمرار إمكانية حل الدولتين، ويُقدّم مزيدًا من الاطمئنان للكويت من احتمالية أن يحصل معها كما حصل في حصار قطر، في ظل العدائية الواضحة للسعودية والإماراتية.

وفيما يخصّ العلاقات بدولة الاحتلال، من المتوقع أن تستمر تركيا في رفضها صفقة القرن، وفي رفض الاعتراف بالقدس عاصمةً لدولة الاحتلال، لكن على طريقة القوى الأوروبية الرئيسة كفرنسا وألمانيا، أي مع تجنّب التصعيد الكبير ضد تل أبيب. وذلك لتجنّب حشد اللوبي اليهودي في واشنطن ضد أنقرة، ولضمان استمرار الوجود التركي في القدس الشرقية، وكذلك للحفاظ على القدرة على تخفيف الضغط على حماس في قطاع غزة، وسط علاقات تركية متوازنة برام الله وغزة.

وفي المقابل، لا يبدو الموقف التركي من إيران إلّا صدى للموقف الأوروبي الذي تلتزمه أنقرة غالبًا فيما يخصّ السياسة الخارجية باستثناءات قليلة. وإن كان الموقف الأوروبي مبنيًّا، على نحو رئيس، على المصالح الاقتصادية الأوروبية في إيران، فإنّه من المرجح ألّا تعمل أنقرة على حماية مصالحها الاقتصادية مع طهران فحسب، وتحديدًا وارداتها من النفط والغاز، ولكن أيضًا على حماية الاتفاقيات الحيوية التي تم التوصل إليها بين الجانبين، سواء المتعلقة بالملف السوري أو بالشأن الكردي عندما تعاونا معًا لإجهاض انفصال إقليم كردستان العراق. بينما تضمن طهران صمت بغداد على التمدد التركي في المناطق التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

وفي الشأن السوري، غالبًا ما ستعمل أنقرة على توسيع نفوذها على الأراضي السورية عبر الحوار مع الأميركيين، وذلك من دون العمل على إسقاط الأسد ومن دون الاعتراف به. وسيكون الهدف الإستراتيجي متمثلًا في الحفاظ على نظام الأسد؛ كونه "الدولة السورية والعقبة الأهم في وجه أيّ مشروع تقسيم". مع العمل على إحداث تغييرات تتيح إنتاج نظام أقلّ عدائية لأنقرة وغير متحالف مع حزب العمال الكردستاني، ويسمح بعودة جزء كبير من اللاجئين عندما تصل الأطراف المختلفة إلى مفاوضات الحل النهائي.

خاتمة

أفرزت الانتخابات التركية الأخيرة خريطة برلمانية مختلفة وأكثر ثراءً قابلة للتبدل وإعادة التشكّل من جهة، وضاغطة في اتجاه التعاون والتفاهمات من جهة أخرى. كما ستُدخِل الجمهورية التركية النظامَ الرئاسي حيّز التطبيق، والذي سيفرض نفسه على طريقة الإدارة وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة ومنظومة العلاقات فيما بينها، ويتيح تشكيل حكومات قوية ومستقرة أكثر من النظام البرلماني.

ويصبّ كل ذلك، في النهاية، في اتجاه تراجع أهمية الأحزاب السياسية وقوتها التقليدية في النظام السياسي التركي لصالح تشكيل التحالفات والتيارات الأوسع التي بدت أولى إرهاصاتها في الحملة الانتخابية الأخيرة وما زالت مرشحةً للاستمرار والتفاعل.

وتعدّ انتخابات 24 حزيران/ يونيو 2018 بمنزلة منعطف تاريخي بالنسبة إلى المعارضة التي كانت تتوقع تحقيق نجاح كبير هذه المرة؛ إذ كانت التطلعات والطموحات الواسعة، التي انتشرت في صفوف المعارضة، ذات مستوى عالٍ؛ ما تسبّب في هزيمة نفسية لها مع تحقيقها نجاحًا نسبيًا، ومع أن حزب العدالة والتنمية شهد تراجعًا غير قليل في نسبة الأصوات. ورغم أنّ هذا التراجع أثبت أنّ حزب العدالة والتنمية يستطيع الحفاظ على معظم أصواته، فإن فشل المعارضة يكمن في عدم قدرتها على استقطاب أصوات ناخبي حزب العدالة والتنمية.

لم تكن الانتخابات قياسية فقط في نسبة المشاركة التي بلغت أكثر من 86 في المئة فحسب، بل لأنّها تعدّ الانتخابات التي يفوز فيها الرئيس رجب طيب أردوغان للمرة الثالثة عشرة على التوالي (بين رئاسية وبرلمانية ومحلية واستفتاء شعبي). والمُلاحظ كذلك أنّها أفرزت واقعًا جديدًا، يؤكد ميل الناخب التركي إلى الحفاظ على

مكتسباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تحققت، منذ تولّي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في البلاد عام 2002. وهو خيار أكّد الناخب التركي، من خلاله مرةً أخرى، عزمه المضي قدمًا مع قادته نحو مشروع تركيا الجديدة.

فيما يخصّ السياسة الخارجية، فمن غير المنتظر أن تشهد السياسة الخارجية التركية تحولات جوهرية أو حادة. وتراوح الاحتمالات بين أن يعقّد صعود اليمين القومي المتطرف إمكانية المناورة والاستمرار فيما تم البدء فيه من محاولة التهدئة والسعي للتوصل إلى صفقات حول القضايا الخلافية، ولا سيما مع الحلفاء. لكن في كل الأحوال، يبدو أنّ الاتجاه العام سيعتمد تعميق ما يمكن أن يطلق عليه "النهج الديغولي" المستقل في السياسة الخارجية للجمهورية الجديدة ذات النظام الرئاسي، وذلك من دون الخروج عن النهج العريض للحلفاء الغربيين في القضايا الأساسية.